

الأزمة الحضرية والظاهرة الإجرامية: دراسة لبعض أبعادها وسبل مواجهتها

The urban crisis and the criminal phenomenon: a study of some of its dimensions and ways to confront it

فتيحة هارون

جامعة محمد لمين دباغين - قسم علم الاجتماع - سطيف2، hfatiha1@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/18

تاريخ الاستلام: 2024/12/29

ملخص:

إذا كانت الظاهرة الإجرامية ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة؛ فهي في ذات الوقت ذات تأثيرات مدمرة على البيئات الحضرية لاسيما بالمستوطنات البشرية التي تعرف التخلف، بالنظر لما تعيشه من تدهور يكرس أزمتها لاسيما ببلداننا النامية - والجزائر نموذجا.

حيث أضحت نموها الحضري المعاصر السريع يسهم ليس فقط في تضخمها البشري، وما يترتب عنه من تحديات إقتصادية وعمرانية وبيئية فحسب؛ بل بما تعرفه من تنامي لظاهرة الجريمة والانحرافات السلوكية جراء تأزمها الأمني والأخلاقي. ومنه تحولها لمدن للتخلف، "مدن متأزمة"، تعيش أزمة حضرية بكل أبعادها، ومجالا لتجذر المشكلات الأمنية والاجتماعية؛ خاصة وأنها شكلت بؤرا للاحتجاج على الدولة بمختلف مؤسساتها، ومجالا لاستفحال الصراع المتزايد بمختلف أشكاله، والعنف المضاد للمجتمع؛ الأمر الذي يفرض التعمق في دراستها ببحثها من منظورها السوسيولوجي.

ولقد كشفت الدراسة هذه، أن للظاهرة أبعاد عديدة ترتبط بجملة من المتغيرات، منها خصائص المكان، والسكان، وتدني نوعية الحياة، أي عديد العوامل، سواء الذاتية، أو الموضوعية المؤثرة في تجذر الأزمة الحضرية في علاقتها العضوية بالظاهرة الإجرامية. إذ كلما تعقدت الأزمة الحضرية تنامت الظاهرة الإجرامية.

كلمات مفتاحية: الأزمة الحضرية؛ الظاهرة الإجرامية؛ تدني نوعية الحياة.

Abstract:

The criminal phenomenon is a complex phenomenon with multiple dimensions, exerting a harmful impact on urban areas, particularly in underdeveloped communities. This detrimental effect amplifies the challenges faced by these regions, especially in developing nations, -Algeria as a model.

The rapid growth of contemporary urban areas has led not only to human overpopulation and the associated economic, urban, and environmental difficulties but also to an increase in crime and behavioral issues arising from insecurity and a moral crisis. As a result, these regions have morphed into "crisis cities," facing an urban crisis in every aspect and becoming fertile ground for entrenched security and social problems. These cities have emerged as hotspots for protests against the government and its various institutions, and they are centers of escalating conflicts and societal violence. This situation calls for a more in-depth sociological analysis of these challenges.

This study found that the phenomenon encompasses multiple dimensions tied to various factors, such as the attributes of the location, the demographics, and the deterioration of quality of life. Both subjective and objective elements significantly affect the severity of the urban crisis and the occurrence of crime. As urban crises grow more intricate, there is a corresponding increase in the rates of criminal activity.

Keywords: Urban crisis; Criminal phenomenon; Decline in quality of life.

* المؤلف المرسل: فتيحة هارون، الإيميل: hfatiha1@gmail.com

1. مقدمة:

تشهد بلدان العالم تنامي ظاهرة تحضر غير مسبوق جراء تسارع نموها الطبيعي لاسيما بدول لعالم النامي واستمرار تدفق الهجرات الريفية نحو مراكزها الحضرية لاسيما بعواصمها الكبرى؛ وبالتالي أصبحت أغلب هذه الحواضر تعيش وضعا معقدا يصفه كثير من المنظرين "بالأزمة الحضرية المتصاعدة، وذلك أمام إستفحال تكاثر الأحياء الحضرية المتخلفة بها، وما تطرحه من مشكلات. لا سيما تلك المرتبطة بالظاهرة الاجرامية.

1.1. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يطرح تعقد الحياة بمراكز نا الحضرية جملة من التحديات تعكس غالبا، تفاقم مظاهر الأزمة الحضرية، وبروز صورة "مدينة الإسمنت"، "المدينة البائسة التي تتغذى على تفريخ أزمتها وتناقضات مكونات تنظيمها الاجتماعي. هذا الوضع المتأزم يتجه نحو مزيد من التزدي بفعل النمو الحضري العشوائي السريع، وظهور أزمة الاحياء المتخلفة في ظل تداخل بين الأنساق القيمية الريفية والأنساق القيمية الحضرية)؛ (إسماعيل قيرة،

(2007، ص 170) مما شوه صورتها الجمالية ومظاهر الحياة والسلوك الاجتماعي بها. وعلى ذلك فالإحاطة بالأزمة الحديثة التي تعرفها مدننا المعاصرة يعد أمر شائكا ومعتدا؛ بل يقضي بإجراء مزيد من التشخيص للواقع الحضري الراهن. ومنه محاولة الاجابة على جملة من التساؤلات التالية:

1. ماهية الأزمة الحضرية؟

2. ما علاقتها بالظاهرة الإجرامية؟

3. ما هي سبل مواجهتها كظاهرة للحد منها في مجتمعاتنا المعاصرة وبالجزائر عموما؟

1.2. أهداف الدراسة:

تأتي هذه الورقة البحثية المتواضعة، لبحث تجليات الظاهرة الإجرامية واتجاهاتها بمدننا المعاصرة؛ ببحث العلاقة القائمة بين الأزمة الحضرية والظاهرة الإجرامية والسلوكات المنحرفة بها. ومنه التطرق إلى سبل مواجهة ما تطرحه من تحديات، سواء في بعدها العلاجي أو الوقائي والتنموي عموما. وعليه تنطلق محاولتنا النظرية لبحث الظاهرة وتناول بعض مظاهر الأزمة الحضرية في علاقتها بالظاهرة الإجرامية للتعرف على تبعاتها على مجتمعاتنا الحديثة، (الجزائر) كجزء منها بالتحديد، وذلك منذ النصف الثاني من (ق 20)؛ باعتبارها ظاهرة عالمية، مست بعلم المجتمع الجزائري. والسعي بذلك لمعرفة بعض أسبابها وآثارها على المجتمع. وبالتالي محاولة توصيف آليات مواجهتها. وعليه، إنه ولتحليل الظاهرة؛ أي الأزمة الحضرية في علاقتها بالظاهرة الإجرامية، يجدر بنا تناول مفاهيمها، أولا بأول تمهيدا للتعمق في بحث بعض مظاهرها وتجلياتها في مجتمعاتنا المعاصرة ومنه بحث سبل مواجهتها.

2. مفاهيم الدراسة:

1.2. مفهوم الأزمة الحضرية:

هي عبارة عن حالة او موقف " يشير إلى وجود نوع من مظاهر الخلل الوظيفي الذي يصيب النظام الاجتماعي الحضري، هذا الخلل يكون ناتجا عن عوامل بنائية داخلية، أو بسبب التغيرات الاجتماعية المستمرة. ويتضح ذلك من خلال عدم توافق المعايير والقيم المتفق عليها وتداخل الأدوار وتدرج المكانة، وعدم فاعلية

نظام العقاب والثواب في حفظ النظام والتوازن الاجتماعي العام. (محمد السيد عامر، في مؤلف فؤاد بن غضبان، 2014، ص232).

وبالتالي فالأزمة الحضرية: هي "ظاهرة تتكون من عدة وقائع متماسكة مع بعضها البعض يكتنفها الغموض واللبس تواجه أفراد المجتمع الحضري ويصعب حلها قبل معرفة أسبابها وآثارها المحيطة بها، وتحليلها للوصول إلى إتخاذ قرار بشأنها. (علي عبد الرزاق جلي في المؤلف السابق، ص.ب). وتحليل هذا التعريف بذلك، نجد أنه يتضمن بعض العناصر المشكّلة للأزمة الحضرية منها:

أ- التركيز على بعض العوامل المسببة لها، كأن تكون عمليات التحضر السريع والتصنيع، أو سرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو التناقض بين طموحات الفرد والقوانين المحددة لسلوك الأفراد وعلاقاتهم.

ب- كما أن لها آثار ستدعي التحليل للوصول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

مما يعني أن الأزمة الحضرية ترتبط بالظروف والمواقف التي يدركها أفراد المجتمع، حينما يكون هناك نوع من الخلل في البناء الاجتماعي. وهي تتضمن خطراً وتهديداً مباشراً للأفراد والجماعات، بتعرض مصالحهم للتهديد. بحيث يكون هؤلاء غير قادرين على التغلب عليها باستخدام الإجراءات العادية الروتينية؛ مما يشكل ضغطاً على كيانها ويستدعي تدخل صناع القرار لتحليلها لبحث جذورها والعمل على مواجهتها. وتشارك بذلك عدة خصائص في تحديد الأزمة الحضرية، وهي:

- تنشأ الأزمة الحضرية نتيجة خلل يصيب النظام الاجتماعي الذي ينتج عن عوامل بنائية، أو بسبب تغيرات أو التناقضات الموجودة في المجتمع.

- الأزمة عبارة عن موقف أو حالة تظهر بشكل متكرر من السلوك الاجتماعي والمظاهر السلبية التي تقابل بالرفض.

- لا وجود لأي مشكلة أو أزمة حضرية في أي مجتمع دون أن يدرك وجودها عدد كبير من الأفراد بالمجتمع، وينظر إليها بوصفها إنحرافاً عن المعايير والقيم المتعارف عليها، وتهديداً لحياة الأفراد والجماعات، وممتلكاتهم بالبيئات الحضرية التي يقيمون بها؛ الشيء الذي يتطلب التدخل لمواجهتها بإعتماد فعل مجتمعي.

- تستدعي الأزمة تحليل أسبابها وآثارها للوصول إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها والتقليل منها أو من إنتشارها.

2.2. مفهوم الظاهرة الإجرامية والسلوك الاجرامي:

تعد الجريمة من وجهة النظر السوسولوجية ظاهرة إجتماعية؛ فهي تظهر في كافة المجتمعات؛ على إعتبار أنها نوع من السلوك المضاد للمجتمع والمنافي للنظم الإجتماعية. تحدث إضطرابا في العلاقات الإجتماعية؛ أي تحدث خللا في قواعد الضبط الإجتماعي. فالخروج عن قيم المجتمع ومعاييره يضر الجماعة ويهدد سلامتها وإستقرارها واستمرارها. وعلى ذلك فهي جريمة في نظر العرف والتقاليد (حسين عبد الحميد احمد رشوان، ص11، د. س.ن)، ومن ثم القانون.

بينما تعتبر الظاهرة الاجرامية في علم الإجرام والعقاب، "سلوك إجرامي سواء في الجانب الشخصي للفرد المجرم أو في الجانب الموضوعي للسلوك الاجرامي بصورته المجردة. حيث يرتبط الجانب الشخصي والموضوعي للسلوك؛ مما يصعب الفصل بينهما. فالظاهرة الإجرامية تشمل السلوك الإجرامي، بشقيه الشخصي والموضوعي معا.

فهي سلوك إنساني يحدث في المجتمع إضطرابا بسبب خرقه لقواعد الضبط الاجتماعي. فقد توجد أسبابها في تكوين الفرد أو في ظروف الجماعة. وفي جميع الحالات فهي تحدث إضطرابا في العلاقات الإجتماعية. (مدونة أ.مى كامل تركي. القانون الدولي)

وهي تختلف عن الجريمة العادية بكونها مشروع إجرامي يبدأ وينتهي بإكتمال الوقائع المكونة للجريمة، أو حدوث الفعل الجرمي والنتيجة الجرمية. وتقع في مكان واحد على ضحية أو عدد من الضحايا في وقت واحد، أو أوقات متقاربة. لا تحمل الجريمة العادية معنى التكرار أو تضمن الإستمرار. إذ تنتهي بإكتمال الفعل الجرمي.

بينما الظاهرة الإجرامية فتتسم بكونها تقع على عدد كبير من الضحايا. لا يحددها الزمان ولا المكان، غير محددة مسبقا. تتم في أوقات مختلفة أو متعاقبة، وتقع في منطقة جغرافية أوسع من الجريمة العادية.

وتتضمن الظاهرة الإجرامية معنى الديمومة والإحتراف المنظم حتما. وهي واقعية وإنسانية دائمة. وهي تمس شعور كل أفراد المجتمع، فضلا عن إنعكاساتها الخطيرة على المصالح والقيم داخل المجتمع. (السلوك الإجرامي والظاهرة الإجرامية 20-10 Portal.arid.my post)

فالظاهرة الإجرامية تختلف عموما باختلاف الدولة الواحدة والمجتمعات وبتغير الفترات الزمنية، وبتعدد مسبباتها، إقتصادية كانت أم سياسية أم إجتماعية. إذ يؤدي خروج شبابنا عن قيمه المجتمعية المشروعة إسلاميا، إلى ظهور من يخرق نواهي الشريعة بالخروج عن مقاصدها، عن طريق تعاطي المخدرات والإدمان عليها، والوقوع في جرائم العنف، والسرقة، والقتل العمدى السلوك الإنحراقي عموما.. كما أنه يمكن أن تكون لبيئة المجرم أو الحدث المنحرف آثارها السيئة؛ لما تحيط به من ظروف إقتصادية، وثقافية، وحضارية وصور التنظيم الاجتماعي. وكلها عوامل قد تسهم في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات الحديثة؛ أين نشهد تنامي "الظاهرة الجريمة المستحدثة، كالجرائم الالكترونية، والجريمة المنظمة والعابرة للقارات وغيرها..

وبناء على ما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي العوامل التي يمكن أن تسهم في ظهور الأزمة الحضرية بالدول النامية. الجزائر تحديدا، والتي يمكن أن تترتب عنها الظاهرة الإجرامية عموما؟

تشير عديد الدراسات إلى وجود عديد العوامل التي يمكن أن تسهم في تشكيل الأزمة الحضرية، منها على سبيل المثال وليس الحصر.

3. عوامل ظهور الأزمة الحضرية:

إن ظهور الأزمة الحضرية ورائها عدة عوامل يمكن رصدها فيما يأتي:

1.3. التصنيع والحراك السكاني (الهجرة):

أ- التصنيع: يرى "شباردلو أن التوسع الصناعي في القرن 19 والقرن 20 قد أدى إلى نمو سريع للمدن بدون أن يكون التخطيط قادرا على أن يتدخل بصورة فعالة لتحديد مساره وتوجيهه. فالنمو الفوضوي للتجمعات كان له نتائج مأساوية على العاملين المتراكمين في الأحياء القديمة المتهالكة والضواحي البائسة.

إذ أن تسارع الهجرة نحو المراكز الحضرية الصناعية، غالبا ما أدى بهذه البلدان إلى نمو حضري فوضوي خاصة بالحضائر الكبرى والعواصم السياسية. وكثير من الدراسات أكدت أن هذه المدن لا تملك سواء ماديًا أو بشريًا ما يؤهلها للقيام بوظائفها الصناعية؛ بل لم تقم حتى هذه المدن لأداء وظائف محددة أصلاً؛ مما أدى إلى وجود هيكل صناعي في بيئة معوقة لتحقيق النمو. (محمد الكردي، 1986، ص 82)

ب- النمو الديموغرافي: ففي سنة 1990 كان عدد سكان المدن في العالم يقدر في العالم بـ 2 مليار نسمة. وفي دراسة أجرتها الأمم المتحدة، إتضح أن هذا العدد سوف يتضاعف بحلول (2025)، ليصل إلى 5 مليار ونصف. وأن حيزا كبيرا من هذا النمو سيكون بالبلدان النامية. وتشير بعض الدراسات أن (60%) من بين السكان في الجزائر تقل أعمارهم عن 18 سنة. وتصل معدلات المواليد لأعلى المعدلات المعروفة في العالم (تتراوح بين 3,2 إلى 3.4%) إلى غاية نهاية ق 20 (برنار جرانوتيه، 2000، ص 287)

2.3. التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

إن النمو العمراني على حساب الأراضي الفلاحية أصبح سمة مألوفة لأغلب مدننا بالجزائر، ناهيك عن إنتشار المناطق الصناعية والتجمعات السكنية الكبرى والبناءات الفوضوية. وتشير الإحصائيات أنه قد تم سنة 1990 إنشاء 180 منشأة صناعية بالضواحي الحضرية، وإستهلاك أكثر من (2000) هكتار. إذ أصبح من المستحيل التحجيم في التوسع

4. مظاهر الأزمة الحضرية:

تتمثل مظاهر الأزمة الحضرية في عدة أشكال لعل أبرزها:

1.4. المشكلات الاقتصادية:

إنه في ظل التحولات السياسية والاقتصادية وفي إطار العولمة، لقد إتجهت الدولة، وبعد تراجع دورها في التدخل في الحياة الاقتصادية، إلى إلغاء القطاع العام والدعم السلمي، واتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكثيف الهيكلي، وتحرير التجارة والخصخصة. مما قلص فرص التشغيل لاسيما للفئات غير المأهلة. فأسهم ذلك في تسريح أعداد كبيرة من العمال، ومنه تضخم معدلات الفقر جراء تحول الدولة نحو «اقتصاد العولمة؛ "بل لقد أدى ذلك لتعميق الإزدواجية الاقتصادية؛ لبروز قطاعين متعارضين أحدهما، مستقر ودائم، وآخر

قلق ومؤقت. وطبيعي أن يكون من نصيب الهامشيين. (السيد الحسيني، في مؤلف منال محمد عباس، 2015 ص126)، وتعد الجزائر إحدى هذه الدول كون هذا القطاع تتحرك فيه بقوة الأنشطة الفوضوية بالمناطق الهامشية، بما تضمنه من الباعة المتجولين وغيرها من الأنشطة غير المرخصة وإنتشار التهريب السلعي..، فشككت الخصخصة بذلك رافدا جديدا لتوسع الفئات العاطلة عن العمل لتشمل الشباب سواء، اكانوا من خريجي الجامعات أو غيرهم من فئات المجتمع الأخرى.

2.4. ظاهرة الفقر الحضري:

تشير معطيات البنك العالمي أن عدد الفقراء في الجزائر يقدر ب: 6360.000 فردا سنة (1995 أي بنسبة 6,22% من مجمل السكان، وأن أكبر نسبة منهم تمس سكان الريف (68%). وأن حجم العائلة الفقيرة تقدر بـ 6,6 فردا سنة، 1995 وأن (60%) من الفقراء يعيشون في عائلات تنتشر فيها الأمية ويعيل أحد أعضائها العامل 6 افراد مقابل 4 في الأسر المتوسطة. ومنه توجد علاقة وثيقة بين البطالة والفقر. فهي تزداد عند الفقراء سواء بالمناطق الريفية أو الحضرية بنسبة 44%. وهي ترتبط بظاهرة أخرى في الوقت الحالي وهي ظاهرة الإرهاب التي عملت على إتساع رقعة الفقر في المجتمع جرّاء نزوح سكان الريف إلى ضواحي المدن لتبرز بذلك هامشية جديدة. (سلاطينة وآخرون، 2008، ص119).

3.4. الأزمة السكنية:

لقد شكلت مظهرا من مظاهر الأزمة ومصدرا لتهديد الإستقرار الإجتماعي في الجزائر إلى اليوم؛ إذ شملت فئات واسعة من السكان في الجزائر، وساهمت في إنتشار الأحياء الفوضوية بالمناطق الهامشية التي تعج بالنازحين حضريين، كانوا أم الريفيين الفارين من ظاهرة العنف المسلح والإرهاب الذي طال أغلب مناطق البلاد لاسيما بالعشريتين الأخيرتين.

4.4. تفاقم المشكلات الاجتماعية والثقافية وأزمة القيم:

يعود تفشي حوادث الإجرام ونسب الجريمة بالمدن والمشكلات النفسية جرّاء تدهور الأحوال المعيشية، وتفكك الروابط العلائقية، وما يطبع الحياة من فردية وانقسامية في العلاقات، وتراجع قيم المجاورة التي تطبع الحياة بالمدينة. ناهيك عما تكرسه البيئات الحضرية من مظاهر الصراع بين ثقافة المدينة وثقافة

الريف. وعدم الإتفاق حول القيم والمعايير في المجتمع؛ أي بين تيار الأصاله التيار الإسلامي، وتيار التغريب سواء بعد فترة الإستقلال أو بعد فترة الثمانينات بظهور ظاهرة التطرف الديني. بحيث أصبحت المدن مرتعا للفقير والأمن، ومكان ومركز للاختلال السلوكي ومنابع للمشكلات الاجتماعية بما فيها السلوك الانحرافي. (فؤاد بن غضبان، علج، ص، 137)

5.4. الهامشية الحضرية:

هي بمثابة مناطق سكنية تعيش على هامش مراكز المدينة إقتصاديا، وسياسيا، وإجتماعيا. وتعرف بأنها مناطق غير منتجة بقدر ما هي مدن مستهلكة طفيلية كما يسميها "هوزلت hoslitz"، الذي قسم المدن إلى قسمين: منتجة. أي مولدة للنمو، وأخرى غير منتجة للنمو؛ بل هي مناطق معيقة للنمو يسميها بـ"الحشرة الاقتصادية" والتي يعني بها في لغة السوسيولوجيا الحضرية، بالعزلة والانحراف والغزو التشتت إذ. يعني بالحشرة الاقتصادية بما يعنيه سكان أطراف المدن الذين يغلب عليهم نمط الهجرة من القرى والتي يحمل فيها المهاجرون ثقافة التخلف في سلوكهم وحياتهم. (السيد حنفي عوض، 2015، ص128)؛ لما تحمله من أشكال العمالة الرث التي تعمل في خدمات الباعة من الجائلين في الطرق واحتلال الرصيف وعرضهم البضائع الرخيصة أو المستعملة عموما.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن إنتشار ظاهرة التمايز الإجتماعي الحضري وإتساع نطاق الفقر والعوز وشدة التباين بين فئات السكان، من شأنها أن تمنح الجماهير الحضرية كل عناصر التمرد ويجعل منها قوى متفجرة محتملة. (محمد بومخلوف، في مؤلف مجلة الباحث، 2007 ص23)

5. الأحياء الهامشية في منظور مدخل السلوك الانحرافي:

توجد في الحقيقة عديد الدراسات في الايكولوجيا الحضرية التي تناولت خصائص هذه الأحياء من منظورات ومداخل كثيرة منها:

الايكولوجي: يركز في تفسيره على علاقة هذه الأحياء بنماذج إستخدامات الأرض وأشكالها الفيزيقية. فيما يتجه المدخل السوسيولوجي: للتركيز على طبيعة الأجيال المتعاقبة في سكن الأحياء؛ فإن المدخل السوسيوي. إقتصادي: يتجه إلى تحليل حركة السكان وبناءاتهم الطبقية، ومستوى حياتهم المعيشية والسكنية بالمقارنة مع

المجتمع الأشمل. في حين أن مدخل السلوك الإنحرافي: ينظر إلى هذه الاحياء كأوكار لممارسة النشاط الإنحرافي. ولقد أسفرت هذه الدراسات عن بعض الإستنتاجات حولها يمكن تلخيصها في:

إن تمايز الأحياء السكنية في المدينة سمة بارزة لأيدولوجيتها. فالملاحظة العابرة لمورفولوجية المدينة في كثير من عواصم العالم كافيا، لأن يحدد بوضوح مستوى الأماكن السكنية للطبقات والفئات الاجتماعية المتفاوتة. ومنه تباين أشكالها الفيزيائية وأنماطها السكانية. (عبد العاطي السيد، د.ت، ص484)

1.5. أكثر الخصائص المميزة للأحياء الهامشية الفيزيائية:

عبارة عن أنماط سكنية إرتبطت بإحتلال أرض الغير بوضع اليد، وهي ذات نشأة غير قانونية، ودون إحترام للقوانين الرسمية وسياسات وبرامج التخطيط والإسكان. ويتم البناء العشوائي للسكن من المواد المحلية . بإقامة مساكن بالأماكن غير المعدة أو المهيئة أصلا للإسكان.

تنوع أشكالها الفيزيائية: من أشهر هذه النماذج: مدينة بومباي: التي يغلب عليها مدن الأكواخ ذات طوابق متعددة. وهارلام نيويورك: الحي الذي يتصف بالمساكن المتدهورة، حي الزنوج شيكاغو. ريودي جانيرو: البرازيل، ليما. هونكونج: "قيتو" الكهوف، وتعرف بأحياء الفقر والجريمة. كما يبدو أن أحياء الصفيح أكثر إتساعا ونموا حول عواصم شمال إفريقيا . تونس ربع سكانها، الجزائر: ثلث سكان المدن، الدار البيضاء خمس السكان.

2.5. أهم خصائص الأحياء الهامشية وضوحا:

ونلخصها وفقا لمتغير نوعية الحياة وعلاقتها بالظاهرة الاجرامية، فنوعية حياة متدنية: تشير عديد الدراسات التي تناولت الاحياء الهامشية إلى أنها ترتبط بخصائص المكان وكذا السكان.

أ- خصائص المكان: فذارة المكان يشير معهد الانماء للمدن العربية أن هذه الأماكن تمتاز بقذارتها، إزدحامها الشديد بالسكان:

ب- خصائص السكان: تضم غالبا المهاجرين من الريف والعمالة الرثة، العاطلين عن العمل ومحتري لسلوك الإجرامي. وإن كان بعض الباحثين يقرون بوجود شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة والحضرية المولد، والإقامة والإنتماء، ممن لم تمكّنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها،

ومن ينضمون إليها. (محمد ياسر الخواجة، 2008، ص291). إذ يشكلون بذلك مجتمعا هجيناً. وهي أماكن ترتبط بنوعية حياة متدنية لاسيما بدولنا النامية، منها الجزائر.

والملاحظ هنا: كما يشير "أحمد النكلاوي، أن إنتشار العنف لا يعكس خطورتها كظاهرة في بعدها الإحصائي فحسب؛ وإنما تأثيرها على حياة الساكنين؛ لما تنشره من عنف وتعطيل للقدرات والإمكانات المجتمعية، وإعاقة لنهوضها التنموي. مما يكسب صور قائمة للواقع الذي يعيشه السكان، وما يرتبط بها من قلق وإنعدام السكينة، والنظر إليها كأماكن مروعة.

إن هذا المفهوم له إنعكاساته على حياة سكانها؛ كون "تدني نوعية الحياة للسكان له دلالاته المعنوية والأخلاقية في صنع الإنحراف، وإنتاج الجريمة؛ حيث تؤكد عديد الدراسات أن العنف بمختلف أشكاله يكون أكثر إنتشاراً بالأوساط الحضرية. فالفقر كظاهرة إجتماعية حضرية تتأثر بعامل المكان. إلا أن ذلك لا يعني خلو الريف من الظاهرة الإجرامية.

علما ان "نوعية الحياة كمفهوم يرتبط ببعدين أساسيين يسهمان في بلورته وتشكيل المفهوم، أحدهما موضوعي: أي يتعلق بالظروف البيئية. والثاني: يعنى بالجانب الذاتي عالم التقييم الذاتي لتلك الظروف. (أحمد النكلاوي، 1991، ص75)

وحسب تقرير الأمم المتحدة: أن الحياة المتدنية والفقر الحضري وثقافته له علاقة عضوية بالجريمة الحضرية. فإنتاج الجريمة بالمدينة المتصدعة يعود إلى: تدني نوعية الحياة بهذه الأحياء، ويعود لأسباب أهمها:

1. العسر المادي
 2. البطالة
 3. عدم المساواة بين الجنسين
 4. ثقافة العنف
 5. التضخم الاقتصادي
 6. سوء إستعمال الموارد المالية المتاحة.
- إذ يشكل تدهور هذه المناطق أهم خصائصها، هذا التدهور له إنعكاساته على الساكن بها وتقييمه لهذه النوعية المتدنية من الحياة. إذ تنعكس على مبلغ إستشعاره ورضاه، وقدرته على مواجهتها مستقبلاً؛ كالشعور بعدم الإحترام والإهمال والإستغلال والعجز. (أحمد النكلاوي، 1991، ص75)
- وأحيانا أخرى قد يسهم عدم الرضا عن المجتمع والنظام السياسي والاجتماعي في الانفجار الداخلي للقوة عنده، مما يدفعه للممارسة العنيفة والأخلاقية. (محمد عباس إبراهيم، 2000، ص233)

ومن أبرز نماذج هذه الأحياء الحضرية المتخلفة فزيقيا وإجتماعيا على مستوى مدن العالم نجد:

جوهانسبرغ: مخيم افريقي يعيش فيه 100.000ن، اذ الشكل الشائع لهذه الاحياء هو القذارة .

الكثافة العالية . العزلة، ومشاعر الاغتراب عن المجتمع العام. **لا قوس:** يعد نموذجا سيئا للأحياء المتخلفة من دول غرب افريقيا. وتشير إحدى الدراسات أن القذارة الفيزيقية هذه للأحياء، كالإزدحام، والإهمال، وإنتشار الأمراض الصحية والاجتماعية، كالإنحراف والجريمة... وغيرها من الأوصاف تشكل **"ظاهرة مكانية** بما. وهي قد تختلف من مدينة إلى أخرى، وفقا للمستويات المعيشية، وطبيعة المكان بمدن آسيا، وأمريكا اللاتينية إفريقيا؛ أين تنعدم فيها أساسيات الحياة في كثير من المناطق.

غير أنه لا يفوتنا هنا الإشارة إلى حقيقة أخرى هامة وهي، أن عديد الأفراد الذين يعيشون في مساكن مزدحمة وأسر مفككة ويشغلون صغارا، أو سيأت معاملتهم، ولكنهم على الرغم من ذلك لم يخرجوا عن القانون. ما يدعم هذا الرأي بحث أجراه "سيريل بيرت Cyril Burt" على 113 بغيا انجليزية، فوجد أن (30%) منهن أتين من أسر ميسورة. بينما (7، 5%) منهم أتين من بيوت فقيرة. (حسن السعائي، في مؤلف: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، د.ت، ص 14). مما يتطلب دراستها بعمق وعدم الوقوع في التعميم.

3.5. أهم خصائص السكان في علاقتها بالظاهرة الإجرامية:

لقد توجت الدراسات التي تناولت خصائص سكان هذه الاحياء في علاقتها بالمكان والاتجاهات السلوكية بعدديد الإستنتاجات حول الظاهرة المدروسة "أزمة الحياة الحضرية والظاهرة الإجرامية والمتمثلة" في: دراسة "ستوكس، دراسة "زورباخ وقانز"، دراسة "سيللي selly". وآخرين كثر، لكن لضيق المجال يمكن أن ندرج أحد هذه النماذج؛ لما تشمله من توضيح نسبي للنماذج السكانية بما، مقارنة بغيرها وفقا **لدراسة سيللي sely**: (السيد حنفي عوض، 2015، ص172)

تقسم "سيللي" السكان إلى أربعة أنماط تبدو عليها مجموعة من الخصائص وهي: أصحاب الضرورة الدائمة، أصحاب الضرورة المؤقتة، الإنتهازيون الدائمون، الإنتهازيون المؤقتون.

* **النموذج الأول:** أصحاب الضرورة الدائمة، ومن هؤلاء 3 نماذج هي: الكسالى، والفقير المتوافق،

والمنبوذون إجتماعيا.

ومن أبرز خصائص الكسالى: التبلد الحسي والإستسلام. بينما الفقير المتوافق فيعيش على هامش الحياة الإجتماعية

أما المنبوذون: فمن أهم خصائصهم النشاط في الأعمال الرثة، وتجارة المخدرات، وتهريبها، وتعاطيها.
* **النموذج الثاني:** أصحاب الضرورة، والضرورة المؤقتة. ومن هؤلاء صنفان: **الصنف الأول:** الفقير المضطر للإقامة في هذه الأحياء دون الشعور بالرضا. ومع ذلك يعيش غير متوافق اجتماعيا. **والصنف الثاني:** هم الذين وجدوا أنفسهم محاصرون بالأحياء هذه وأصبحت مساكنهم تدخل في نطاقها، وبالتالي أصبحوا يعيشون في حدود هذا النطاق.

* **النموذج الثالث: الإنتهازيون الدائمون:** وتتكون نماذج هؤلاء من الهاربين من أحكام القانون والمنسحبون من الصراع، والمشردون، والباعة الجائلون. وهؤلاء لا يشملهم التعداد السكاني لفقدانهم هوية نشاطهم الإنتاجي. وهناك نموذج فئة المغامرين والمهربين الذين تحوّلهم الأحياء المتخلفة كأوكار يختفون فيها عن أعين الشرطة.

* **النموذج الرابع: الإنتهازيون المؤقتون:** يبدو أن هؤلاء إمتصوا الثقافة الإقتصادية الأمريكية. ويصنف هؤلاء إلى 3 أنماط هي:

أولاً- الوافدون الفقراء: الذين هاجروا إلى المدينة بهدف البحث عن عمل وفي نفس الوقت التكيف مع الحياة في اتجاه صاعد.

ثانياً- الصاعدون: الذين عن طريق التدريس وممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة يحققون حراكا إقتصاديا صاعدا.

ثالثاً- أصحاب المشروعات الصغيرة: الذين يحاولون من خلال مشروعاتهم تحقيق طموحات إقتصادية تساعدهم في الخروج من نطاق هذه الأحياء المتخلفة.

وفي إحدى دراسات تصنيف الجريمة لمدينة "سياتل الأمريكية دائما، أمكن الوصول إلى ما يلي:

جدول (01) يوضح خصائص عامة مستخلصة عن مرتكبي الجرائم في البيئات المهيأة للجريمة

(وفقا لدراسة شملت 47% من سكانها)

الخصائص	المؤشر	الفئات الأكثر عرضة للجريمة
الخصائص الديموغرافية	العمر	الشباب
	الجنس	الذكور
	الحالة الزوجية	أعزب
	الحالة العرقية	الأقلية العرقية
	الحالة الأسرية	تفكك أسري
	حجم الأسرة	الكبير
الحالة الاجتماعية والإقتصادية	الدخل	منخفض
	المهنة	غير مدربة
	العمل	عاطل
	التعليم	تعليم بسيط
المستوى المعيشي	السكن	متدني
	الكثافة	ازدحام
	ملكية السكن	مؤجر
	مدة الإقامة في السكن	بسيطة

المصدر: (ردفيد هيرت، 2001، ص 53)

ملاحظة: في الحقيقة ان نماذج السكان المقيمة بهذه الأحياء بخصائصهم المتنوعة يتفاعلون مع الظروف البيئية إيجابا (كالذين حققوا نموا اقتصاديا صاعدا)، أو سلبا كالذين إستسلموا لظروفهم ولم يحاولوا تغييرها. ➤ إن سكان الأحياء لا يشكلون شريحة واحدة من الفقراء، بل شرائح عديدة، لكل من هذه الفئات أسلوبه في التكيف، ونماذجه من القيم التي يحملونها والتي تخرج عن كل التزام، والتي تحدد التكيف تجاه مختلف الظروف.

تتباين أنماط الإستجابة، وبناء على ذلك، تباين أنماط السلوك تبعاً لمستويات الحياة. فمنهم من يستمر فقرهم لأجيال، كما جاء في تحليل سلي، " ومنهم من يستمر لمرحلة محدودة، في حين ينجح بعضهم في تخطي الوضع القائم بما يحققه من حراك اجتماعي صاعد؛ وإن ظل هذا الحراك الاجتماعي، والمهني غير مستقر ومتذبذباً عموماً. وفيما يلي نورد توزيعاً جغرافياً للظاهرة الإجرامية حسب نتائج إحدى الأبحاث الحديثة. انظر الملحق رقم (01) الذي يوضح خريطة توزيع جرائم جناح الأحداث بمدينة شيكاغو باستخدام الخرائط النقطية لإظهار التباين المكاني للمنحرفين: للفترتين (1927-1933) والفترة (1963-1966): نموذجاً. (دفيد هيربرت، 2001 ص 51-52)

ملاحظة: تؤكد بعض نتائج الخرائط النقطية إستمرار النمط العام للجريمة للانتقال من المركز نحو الأطراف وفقاً لمراحل تطورها التاريخي؛ إذ كانت في البداية تتم الظاهرة بالعكس من الأطراف نحو المركز. هذا التحول يكون موازياً لحركة الانتقال، وفقاً لمتغيرات الفقر، الجوار، وضع الأسرة، الجماعات الاجتماعية، الأصدقاء مجموعة المدرسة، اللعب، مما يساعد في تفسير الأزمة الحضرية والظاهرة الإجرامية عموماً. كما يمكننا ملاحظة هذا الانتقال في مناطق الجريمة، من المراكز نحو الأطراف نتيجة التوسع والإمتداد الحضري للدوائر المترازمة للمدينة، وفقاً لعمليات الشبه إجتماعية التي تخضع له بأمريكا. ومنه إنتقال هذه الممارسات من قلب المدينة المكتظ بالسكان نحو أطرافها. وذلك نتيجة تشبعه الديموغرافي، وما يتميز به من مستويات سكنية. علماً أن "الفئات الاجتماعية العليا، غالباً ما تهرب من المراكز القديمة نحو الأطراف؛ بحثاً عن الراحة وعدم الإزعاج، وهي "مناطق سكنية أفضل". وذلك وفقاً لرحلة العمل اليومي الذي يضطر إليها سكان هذه المناطق. مثلما يشرحه "أرنست برجس" في نظريته الحلقية. (أنظر: عبد الحميد خروف وآخرون، 1999، ص 36)

ومع ذلك فلا تكاد تخلو أي منطقة من المناطق من الظاهرة الإجرامية، خاصة بالولايات المتحدة التي تعرف تنامي للظاهرة بشكل ملفت. إذ وفقاً لإحصائيات مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكي لسنوات بداية الثمانينات، تشير المعطيات إلى تزايد معدلات الجرائم الخطيرة بنسبة 80%. وكذا جرائم العنف بنسبة 90% خلال الخمس سنوات (1966-1971). وكذا الحال في بريطانيا وولز، أين سجلت زيادة بنسبة

50% للفترة (1971-1976). (المرجع نفسه، ص31). فيما تكشف المعطيات الحالية إستمرار هذا المنحى التصاعدي، عموما بل وأشد منه. (Yves Barel, 1982, p45)

وحسب "Haris" ان جرائم أمريكا تفوق كل البلدان العالم الآخر (90) مليون منهم يملكون سلاحا بمختلف أنواعه.

وتبرز دراسة مناطق الجوار " Neighborhood " بأمريكا مثلاً، أنها تمثل وسطا عاما أو مناطق تجمع لوجود المدارس والنوادي وأماكن الترفيه من ذوي الأعمار المتقاربة من الشباب. ورغم أن منازل العصابات لا تحدد مناطقيا إلا نادرا، إلا أنها تشير إلى وجود تجمعات للأفراد في حيز مكاني داخل المدن ومنه تركز الجريمة في منطقة المجرم، وكذا بالبلوكات السكنية المجاورة لبعضها البعض، مثلما هو الحال "بمناطق السود"، "مراكز التسوق"، "ومواقف السيارات وغيرها. (دفيد هيربرت، المرجع السابق، ص90)

وعلى العموم يمكن القول إن الإحصائيات الرسمية للجريمة تعد "مصدرا هاما للدراسة، ومدخلا هاما لتحليل الجريمة. ورغم أن بعض المؤشرات قد تسهم في فهم أفضل للتعميمات المكانية؛ إلا أنه ومع ذلك؛ يجب أن ندرك مشكلة المعلومات هذه، بسبب بعدها الأيديولوجي والسياسي أحيانا من جهة، وكذا كون ما يصل أحيانا إلى الشرطة يجعلها تحتاج لوضعها تحت المجهر، وذلك حسب بعض الباحثين. ومع ذلك فهذا التحليل قد يعكس لنا "معدلات الفقر والثروة، والكثافة السكانية المرتفعة والمنخفضة، ونوع الإسكان ونوعية السكان وغيرها من الأوضاع التي تعكسها الإيكولوجيا الحضرية بشكل أو باخر. وتحتاج إلى تحليل سوسيولوجي أعمق. وقد تساعدنا الرقمنة الحديثة وشبكات المعلوماتية في معالجتها أو تحليلها بيانيا، وعلى أرشفتها لإستعمالها عند الحاجة.

وبناء على ما قدمته هذه الدراسات من نماذج لتحليل عمليات التفاعل بين السكان والمكان بناء على ما تقدمه من أشكال العلاقات والمتغيرات؛ فإنه ومع ذلك لا تعطينا إلا تفسيرات جزئية لمدى الارتباط القائم بين "ظاهرة الأزمة الحضرية من خلال أزمة الحياة والسكن بهذه الاحياء، والظاهرة الإجرامية عموما؛ لكن دون التعمق في السياق الاقتصادي، والسياسي، والإجتماعي الذي كان سببا في إفرازها عموما. وبالتالي هذه الدراسات لا تبحث بعمق الأزمة؛ بل بما يطفو منها على السطح فحسب.

بل إنه نتيجة للتغيرات التي فرضتها العولمة بدأت تظهر "جرائم مستحدثة؛ أي تلك التي لم تكن معروفة من قبل، مثل جرائم البيئة، وغيرها والتي أصبحت تتزايد يوما بعد يوم بالمجتمعات المعاصرة؛ منها العربية بما فيها الجزائر. إلا أن أغلبها غير محلية؛ وإنما بطبيعتها، فهي ذات نشاط عابر للدول والأمكنة، منها جرائم الإرهاب وجرائم النساء، جرائم الشوارع الجرائم المعلوماتية..، والتي غالبا ما إكتسبت بعدا جديدا باعتمادها على أدوات جديدة بإستخدام "الهواتف الذكية والنت" وغيرها.. نتيجة ظهور متغيرات سيوسولوجية جديدة يلخصها بعض الباحثين في: ظاهرة الاغتراب، سرعة التغيرات الاجتماعية، إنتشار الفساد، غياب العدالة. (منال محمد عباس، 2015، ص81).

فاذا كانت عموما هذه بعض جوانب الأزمة بالمجتمع العربي الأمريكي، فما هو واقع الأزمة بمجتمعنا نحن العربي، الجزائر تحديدًا؟

6. أزمة المدينة في الجزائر وظاهرة العنف الإجرامي.

لقد إرتبطت ظاهرة العنف الإجرامي بالمجتمع الحضري بالتناقضات التي يعيشها المجتمع منذ فترة الإستقلال، تلك التناقضات الناجمة عن العلاقة غير المتكافئة بين عمليات التنمية الإقتصادية التي إنتهجتها الدولة منذ إنعتاقها السياسي وتوجهاتها في الإستجابة لقضايا المجتمع، وما يرتبط بها من مطالب أساسية من: سكن، تعليم، صحة... (لأعداد متزايدة من السكان)، لاسيما أن المناطق الحضرية إستأثرت بأهم المشاريع والبرامج التنموية؛ إذ شمل التحضر في الجزائر أكثر من نصف السكان (60.8%). مما جعل المراكز الحضرية بؤرا لانتشار أنماط من السلوكات الجديدة عن المجتمع لاسيما أثناء فترة إنفتاحها نحو الإقتصاد اللبرالي وما ترتب عنه من حراك إقتصادي وإجتماعي، وثقافي كانت له تداعياته على المجتمع ومنظومته القيمية وغيرها من العوامل التي كان لها أثرها على السلوك الإجرامي.

1.6. الهامشية الاقتصادية للشباب (البطال) والجريمة:

تشير الدراسات التي تناولت الشباب والمراهقة في الجزائر لاسيما ببعض المناطق ذات المستوى المعيشي المتدني للسكان (المناطق الجنوبية الشرقية)، أن هذه الفترة تظهر بشكل متأخر نسبيا لدى الفتيات وذلك في

سن 14 سنة بنسبة 35% وأحيانا ما بين (15-16) سنة. في حين لا تبرز هذه الأخيرة في الفئات الذكورية إلا في المرحلة العمرية 15-18 سنة.

((c) Chamla,(F) de Moulin, in cahier du C.E.R.S ,1976,p8)

. وهي المرحلة التي يتطلع فيها الأبناء بقوة لحرية الرأي والتفكير والإستقلالية في الفعل . مما يطبع هذه المرحلة كثير من الثورة والمواجهة ضد السلطة الموجهة اليه. ومنه فإن أزمة الشباب كظاهرة إجماعية شاملة، هي أزمة تعرف الإنتشار منذ فترة المراهقة، من خلال حالة عدم الإرتياح التي كانت تظهر بالمحيط الأسري، لتمتد لتشمل أكثر وبشكل «مضاد "المجتمع في كليته».

هذه الشريحة ذات الوجود القوي لاسيما في مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات الغربية نجد حسب تقرير الأمم المتحدة أن هذه الأزمة سجلت من خلال 50 مظاهرة طلابية مست 50 دولة عبر العالم.

((c) Chamla,(F) de Moulin, in cahier du C.E.R.S ,1976,p11)

وبناء على هذه التحولات المحلية الوطنية، والدولية؛ فالظاهرة تمثل حقيقة واقعية وتشكل بذلك موضوع يفرض نفسه كموضوع للدراسة والاهتمام؛ خاصة وأن الشباب في الفئة العمرية (15-29) في الجزائر قدرت ب 10 مليون ن وبإضافة اليه نسبة (24%) من إجمالي السكان الذين بلغ تعدادهم (42مليون.ن) في حدود جويلية 2018، ستصبح نسبتهم تقارب (54%)، أي أكثر من نصف السكان، مما يوضح أن المجتمع الجزائري فتي، مثلما توضحه الإحصاءات السكانية. وهي بذلك تشكل فئة تتجه لتكون فئة غالبية، إذ لم تعد تشكل شريحة مجتمعية تماما. مما يتطلب التحول من معالجة "المسألة الشبابية بعمق وطرحها كمسألة ذات بعد سياسي عن طريق إخراجها من المعالجة التكنو. إدارية إلى معالجتها، مثلها مثل الموضوعات الأخرى ذات البعد الوطني (ministère de la jeunesse et des sport,sept,2007,p4) كإصلاح الدولة، والنظام القضائي والنظام التربوي؛ خاصة وأن إدراك الشباب يسير في إتجاه يكرس الطابع السلبي للنظام التعليمي؛ لكونه لايهئهم لمهنة محددة مستقبلا نظرا للاعتبارات التالية:

- التعليم لا ينمي القدرة على الابتكار والتجديد -التعليم لا يمنح الإحترام للحرف والأعمال اليدوية.

-التعليم لا يضع في الإعتبار إحتياجات المجتمع. (على بوعناقة، 2007، ص120)

وذلك بالرغم مما بذلته الدولة ولا تزال تبذله من جهود كبيرة في مجال مجانية التعليم، وإصلاح للمنظومة التربوية، وبناء الهياكل التربوية وتوزيعها على كامل التراب الوطني.

إن هذه التحولات لم تشمل فقط المجال التعليمي الذي تراجع دوره التربوي والثقافي؛ وإنما الأسرة باعتبارها مصدرا للتكوين الأساسي للأفراد؛ بتحولها في الكثير من الحالات إلى مصدر باعث على الانحراف والجريمة؛ لتراجع دورها الوظيفي في التنشئة، وضعف العلاقات الاجتماعية والأسرية التي تربط أفرادها، تحت تأثير عديد العوامل التي تعرضت لها في تفاعلها مع الأنساق الاجتماعية الحضرية، وتلاشي الضبط الاجتماعي؛ نتيجة تعرضها للتفكك وأزمة السكن وأزمة البطالة التي طالت بعض الأبناء، وأرباب الأسر، وكذا ألوان الصراع الذي باتت تعيشه بين أجيالها. ناهيك عن مشكلات تنظيم أوقات الفراغ للأبناء أمام اكتساح وسائل التواصل الاجتماعي لبيوت كنا إلى وقت قريب نظن أنها محصنة، مما جعلها تعيش تحديات لا حصر لها.

إن ارتفاع التعداد السكاني ونسبة الشباب العالية المقبلة على العمل والسكن وغيرها من المتطلبات الحياتية تشكل لاحالة ضغطا كبيرا على الأسر، وكذا أجهزة الدولة. وتبدو الصعوبة بشكل أكبر في تبعية اقتصادنا الوطني لما تفرزه الأسواق البترولية العالمية من ضغوط على مشاريع النهوض التنموي، إذ بانخفاض أسعار البترول الذي تم تسجيله خلال منتصف الثمانينات أدى ذلك إلى الغاء جل المشاريع التنموية، مما ضاعف حالة الفقر والبؤس وأزمة السكن والتهميش لعدد الشرائح السكانية. فقد أدى النمط التنموي سواء في مرحلة التوجه الاشتراكي أو في فترة التوجه الرأسمالي الجديد الذي أريد به الاستجابة لحاجات السكان في مجال العمل، إلى تفاقم الأزمة، خصوصا لدى "الشباب حينما لم يستوعب القطاع الاقتصادي سوى نسبة، (5,11%) منها لسنة (2006). ورغم تسجيل بعض الارتفاع النسبي إلى (11,83%) للسداسي الثالث من (2023) ثم إلى (12,82%)، حسب معطيات الديوان.و.إ (ministère de la jeunesse et des sport,sept,2007,p3)، فقد عمق ذلك وضعهم. - ان هذا الإقصاء للشباب عن سوق العمل، يعد سببا في عزلهم عن البناء الاجتماعي، مثلما تؤكد عديد الدراسات. مما ولد انخراطهم في القطاع الاقتصادي غير الرسمي بضمه نسبة (53,2%) من إجمالي العمالة الحضرية في الجزائر. هذا القطاع الذي نما بسرعة وظل

كذلك يستقطب مزيد من الشباب الذي يعيش على هامش الاقتصاد، والأخطر أنهم أمام البحث عن لقمة العيش، يقبلون أي وضع يكفل لهم تحقيق هذا الهدف وإن كان ظالما (إسماعيل قيرة، 2004، ص24). فالتهميش يشكل بذلك وبالإضافة إلى بعده الاقتصادي، بعدا اجتماعي وسياسي وثقافي. وهو ما يسهم في ظهور شعور لديهم بالإهمال. فالعوز المادي غالبا ما يحول دون أداء الأفراد لأدوارهم والجماعات، شبابا كانوا أم غيرهم من الفئات المجتمعية؛ مما ينتج عنه عديد المخاطر المهددة لكيان المجتمع بما يولده لديهم من شعور عدائي يدعو للتحدي والسلوك العدواني والانحرافي، كالإنتحار، والإجتار في الممنوعات والتهريب، والسرقة والتعدي، والقتل. وغيرها مما يبرز درجة اليأس والقنوط لديهم، وكذا انحدارهم الاجتماعي.

2.6. إنفلات الشباب والظاهرة الإجرامية في الجزائر:

إن إنفلات الشباب في مجتمعنا صار يتم ضمن منظومة مؤسساتية متكاملة، بدءا من تراجع لدور الاسرة في رقابة أبنائها وتربيتهم، بتفرغهم للعمل وكسب لقمة العيش لهم ولأبنائهم. وكذا دور المؤسسة المدرسية والجامعية، وتحجيم دور المؤسسة الدينية تحت ذريعة تهديد مطرقة الإرهاب والتطرف الديني. وتفرغ الدور الإعلامي في كثير من قنواته لبث قيم تدعو للإنفلات القيمي والأخلاقي والترويج لقيم العنف والانحراف عبر ما تبثه من برامج ومسلسلات على مدار اليوم والساعات. وكذا وسائل التواصل الاجتماعي التي إتخذها الشباب كلعبة ورهان (jeux et enjeux) في الوقت نفسه؛ لينقله هذا الفضاء من شكل تنشئة مؤسسية منغرس في ثقافة مجتمع أبوي، إلى تنشئة إرادية تترجم أكثر صوت الذات، بدل صوت المجتمع. هذا الفضاء التواصلية يتيح له خوض مغامرات الإبحار الافتراضي في عوالم ممكنة حيث تجد الثقافة الشبابية مادتها الكونية، لكنها تظل في آن نفسه محكومة في بيئتها بواقع الإقصاء والتهميش والمستقبل المبهم. (عادل بن الحاج رحومة، 2020، ص134)

فالشباب صار يجد نفسه بوعي منه، أو بدون وعي منه أحيانا، فريسة تتجاذبه عديد المخاطر؛ بانحراف كل من هذه الانساق الاجتماعية عن أداء الدور المنوط بها، لاسيما في ظل غياب مشروع وطني نهضوي يشحذ همهم، ويحفزهم للقيام بأدوارهم، ويحدد مسؤولياتهم. مما يفتح لهم آفاقا للمشاركة الإيجابية ويسهم في تفجير طاقاتهم بما يخدم حاضرهم ومستقبلهم. ولكن على العكس من ذلك، توجه بعض شبابنا

اليوم نحو إرتكاب الانحرافات السلوكية وإستغلال أوقات الفراغ لديه للقيام بأعمال تسبب المتاعب الاجتماعية لأسرنا وللمجتمعنا؛ خاصة وأنها تتم بدون رقابة المجتمع ودون تأطير من مؤسسات رعاية الشباب. إذ سجل من ضمن (1541) بلدية موزعة على التراب الوطني، (385) بلدية تشمل ما يقارب (5) خمسة مليون ن لا تتوفر على أي هياكل رياضية بها. فيما لا تتوفر (723) بلدية، إلا على مؤسسة رياضية واحدة، بمجموع سكاني يضم أكثر من (12) مليون نسمة. (ministère de la jeunesse et des sports, sept, 2007, p15) ونورد هذا الجدول (الذي يوضح الأعمال العنيفة بأهم المناطق الحضرية للفترة (1991—2000) كنموذج عن ذلك.

جدول رقم (02) يوضح أنماط جرائم الشباب للفترة (2000.1991).

المناطق الحضرية	الجزائر	البلدية	عين الدفلة	باتنة	سيدي بلعباس
اعمال العنف	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
القتل العمدي	16000	15000	6000	500	1200
لتهديد بالقتل	16200	25000	65000	45000	115000
الاعتداءات	65000	118000	11000	85000	95000
تخريب الممتلكات	76000	89000	25000	3500	1500
المظاهرات والاحتجاجات	16500	800	350	450	312

المصدر: معلومات تجميعية، علي سموك، 2006، ص362.

يتضح من القراءة الجدولية للقيم الاحصائية المبينة أعلاه، مدى تنوع فئات العنف المسجل في المجتمع الجزائري وتباينها من منطقة لأخرى، إذ تراوح بين العنف الإجرامي، كالقتل والتهديد به، والاعتداءات. والفئة الأخرى المتعلقة بالعنف السياسي الموجه ضد أجهزة الدولة. إذ يتخذ أشكال عديدة، منها الإحتجاجات والإضرابات ذات المنحى التصاعدي. ونسجل وفقا لمعطيات إحصائية أخرى لنفس المرجع، وجود (325721) حالة إضراب، مقارنة بسنة 1991؛ أين سجلت 632 حالة إحتجاجية فقط. (انظر: علي سموك، 2006، ص362)

وهذه الظاهرة بذلك، تكشف عن عنف جماعي يعبر عن عدم الرضا عن أداء الدولة. وهي أعمال لا تنفي وجود مضمون سياسي مطلي. كما تشير في ذات الوقت إلى وجود تراجع قيمي أخلاقي للمجتمع. مما يفسر إتجاه الأفراد نحو أشكال عديدة من السلوك المنحرف والإجرامي عموماً. كما يعكس من جهة أخرى عجز السلطة في السيطرة وإحتواء الفئات الاجتماعية المتمردة على سلطتها، بما في ذلك الإحتجاجات التي تغذيها الإلتماءات العصبية. مما حول الساحة إلى صراع دموي طيلة العشرية السوداء. فالشعور بالإحباط، والعجز وعدم الإشباع لحاجات الشباب الأساسية؛ من شأنه أن يقوض لديهم قيم المواطنة الصالحة؛ حينما يقوي فيهم قيم القسوة وإنتهاز الفرص، والنصب والإحتيال، والتعدي على ممتلكات الآخر، والتخريب وعنف الملاعب، وجرائم الأخذ بغير الحق، بل وحتى إرتكاب جرائم القتل.

وتبرز بذلك هذه المعطيات الرقمية وغيرها، مما لا يسمح المجال لذكرها هنا، حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري، والتنامي الذي تعرفه، لاسيما لدى المجتمع الشباني. هذه الفئة السكانية قدرت ب: (56%) للفترة (1996-2002)؛ وقد يعود تنامي السلوك الإجرامي الذي تمارسه؛ لجملة التغيرات الإجتماعية السريعة التي مست كل قطاعات المجتمع، بما فيها المجال الأسري. مجال المرأة، (الحصن المنيع). إذ تشير إحدى الدراسات أن هذه المرأة قد تحولت بموجب ما إكتسبته من حرية الخروج للعمل إلى منافس قوي يخشاه الرجل في المجتمع الجزائري.

(Badra Mimouni,1980, in Bouterfa Fatima,2002, p2)

كما تشير الإحصاءات إلى تنامي ظاهرة الفتيات المنحرفات، وإن كانت نسبة الأحداث الذكور أعلى من مثيلتها لدى الإناث، وأن أغلب جرائم المنحرفين من الأحداث تقع بين (16-18) سنة. بل إن أحداث أكتوبر (1988) لتعتبر مؤشراً دالاً على حجم الإنفلات الأمني المجتمعي بمجتمعنا الجزائري عموماً. ولعل الجدول الموالي يكشف لنا عن بعض جوانب الإحباط الذي يستشعره الشباب مما يفضي لأعمال العنف والاحتجاج عموماً.

جدول (03) يوضح دوافع الاحباطات

النسبة المئوية	الاحباطات الدافعة للعنف
26%	عدم إشباع الحاجات الأساسية للحياة
23%	ظلم السلطات العمومية
15%	ظلم ذوي النفوذ
20%	عدم نزاهة جهاز العدالة
12%	البيروقراطية
4%	أخرى

المصدر: علي سموك، 2006، ص362

وتشكل معطيات الجدول رقم (3) مدى حساسية المطالب عموماً؛ لارتباطها بالاحتياجات الأساسية للحياة، كالسكن وغيرها ومنه تكشف لنا عن مدى إحساسه بالعجز أحياناً، وبالظلم الموجه إليه من السلطة أحياناً أخرى. وهي الإرهاسات التي تعرفها أغلب المدن الجزائرية خاصة بأحيائها المتخلفة؛ حيث شهدنا خلال العشرية الأخيرة حراكاً شعبياً، وإن كان سلمياً غير مسبوق شمل أغلب فئات المجتمع، ودون استثناء؛ لكن دون أن يفضي كل ذلك " **لحلحلة الأزمة** والاستجابة لإنتظارات عديد الفئات التي خرجت لأجل الإحتجاج عموماً.

7. آليات مواجهة الأزمة الحضرية والظاهرة الإجرامية:

إن استمرار ظروف الأزمة وامتدادها طويلاً من شأنه أن يسهم بشكل أو بآخر في صعوبة وضع إستراتيجية يمكن من خلالها مواجهة الوضع بفاعلية ومع ذلك يمكننا إقتراح الآتي:

لابد من العمل على وضع أجندة عمل يتم من خلالها تحديد الأولويات فيما يخص قضايا الشباب.

اذ لم تعد التحديات التي يواجهها مجرد **مسألة شبابية** «كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، بل قضية جوهرية تتطلب التدخل العاجل وبفاعلية لمواجهة الإحتياجات الملحة للشباب، وفقاً للمجالات التالية:

➤ في مجال التعليم والعمل، في مجال السكن والإسكان، الخدمة الوطنية، في مجال الهجرة والحرق، الصحة ومكافحة إدمان المخدرات وأمراض المناعة المكتسبة، الجريمة والتطرف بمختلف أشكاله.. وغيرها من الجرائم المستحدثة، الأمن السيبراني.

-وتقع على رأس هذه الإحتياجات توفير فرص العمل بدعم مشاريعه عن طريق توفير برامج تعليم تستوعب التحولات الجديدة لسوق العمل. توفير مشاريع الإستثمار المصغر للتأثير المباشر على حياة الشباب اليومية: عن طريق: تقليص بطالته.

-تحسين دخله بتوفير قروض بسيطة تسمح بإطلاق مشاريعه، سواء الحرفية أو المتخصصة، كل حسب تكوينه العلمي وكفاءته المهنية، والسماح له بالمشاركة في تنمية مبادراته الخاصة، والسعي لإنجاحها. والعمل على تدعيم جوانب التعاون بينهم، توفير بعض التسهيلات الخاصة بالقروض، وبدون فوائد لاسيما المبتكرة منها وكذا تشجيع الإستثمار الخاص بجهودهم، أو بتقليص الأعباء الضريبية عليهم. (محمد سيد فهمي، وآخرون، 2012، ص بتصرف)

-توفير حاجاته للإستقرار الاجتماعي: توفير السكن يراعي مستوياتهم المادية. تشجيع مبادراته الخاصة. -تمكين الشباب من مناقشة مشكلاته بإشراكه في وضع تصور للحلول التي يراها ممكنة لمواجهة أزماته حاضرا، ومستقبلا. ومساعدته على وضع حلول لها "دون فرض وصاية عليه".

-معالجة مشكلة التأخر الزواجي لاسيما عنوسة الإناث؛ أين نسجل معطيات إحصائية غير عادية بمواجهة أزمة الإسكان وتحقيق الإستقلال الاقتصادي المبكر لهم، مما يسمح لهم ببناء أسرهم.

➤ معالجة مشكلات الشباب لاسيما تلك التي تؤثر على صحته النفسية عن طريق توفير سياسات للتكفل بمشكلاته بإعتماد مؤسسات مؤهلة أكاديميا ومتخصصة، وباعتماد إستراتيجيات وقائية، وعلاجية، وتنموية كفيلة بالعمل على حلحلة الأزمة ومواجهتها بفاعلية أكبر، بإعتماد أجنداث عمل واضحة الأهداف والاستراتيجيات والوسائل، وتكون مستدامة، لامناسباتية أو ظرفية.

➤ تحسين الخدمات في "مناطق المشكلات المعروفة مجتمعا، مع العمل على تلمس جذورها والإبتعاد قدر الإمكان عن الحلول الترفيعية؛ عن طريق إسهام شعب بحثية متعددة، بما فيها بحث

السوسيولوجيا في مواجهة المشكلة مع المسؤولين والمهتمين بالشأن الحضري، وإعتبار السوسيولوجيا في حد ذاتها أداة علمية لتشخيص الواقع المتردي لاسيما بمناطق الجريمة الحضرية.

➤ إعتداد سياسات مختلفة لمكافحة الجريمة وتقوية الوعي المجتمعي لمواجهتها بتفعيل دور المجتمع المدني ومنظمات الشباب، لاسيما أمام عجز الأجهزة الأمنية لمواجهتها لوحدها أمام تراجع الأجهزة الأخرى وإسقاطها أمام مسؤولياتها في مواجهة الأزمة. إذ أصبح المواطن الجزائري بإختلاف مستوياته يعيش وضعاً صعباً في بحثه عن مكان سكنيا آمن له ولأسرته. إذ باتت الصعوبة تطرح على الأجهزة الأمنية والمواطن بالنظر لإستفحال الظاهرة الاجرامية والانحراف فيه.

➤ تقوية الضبط الذاتي بترسيخ القيم المجتمعية وتوعية الأبناء بأهمية إحترام القوانين بحيث تصبح جزء من سلوكه الشخصي. مع مرافقة الشباب وتدعيم العمل الضبطي والوقائي. اعتماد وسائل إعلامية تفاعلية تكون أكثر ملائمة في مخاطبتهم.

إجراء مزيد من أبحاث ودراسات الجريمة باعتبارها أداة أساسية لرسم سياسات تخطيطية لمواجهة التحديات الأمنية ومكافحة الجريمة والسلوك الانحراقي؛ بحثاً عن الإستقرار الأمني والمجتمعي ومواجهة مشكلات المدينة المأزومة.

8. خاتمة:

لقد كشفت لنا هذه الدراسة المتواضعة، وغيرها من الدراسات، أن عوامل التردّي للمجتمع الجزائري ليست وليدة الساعة؛ وإنما تعود بعض جذورها لتراكمات تاريخية لما قبل الإستقلال، وأخرى إرتبطت بالتأثيرات الخاصة بمرحلة التحول بما شهدناها في منتصف الثمانينات، والتي رافقها إنتشار الفقر الحضري، وأزمة السكن، والازمة الأمنية كما رافقها تغير واضح في تطلعات ومطالب الفئات المجتمعية؛ لاسيما الشبانية منها، مع ظهور ملفت لتراجع القيم الدينية والثقافية للمجتمع. في الوقت الذي تأكد فيه الفشل السياسي في مواجهة عنف الجماعات المسلحة والأزمة الأمنية عموماً، وكذا فشل التحول نحو الإقتصاد اللبرالي ومواجهة تحديات العولمة كفترة معاصرة.

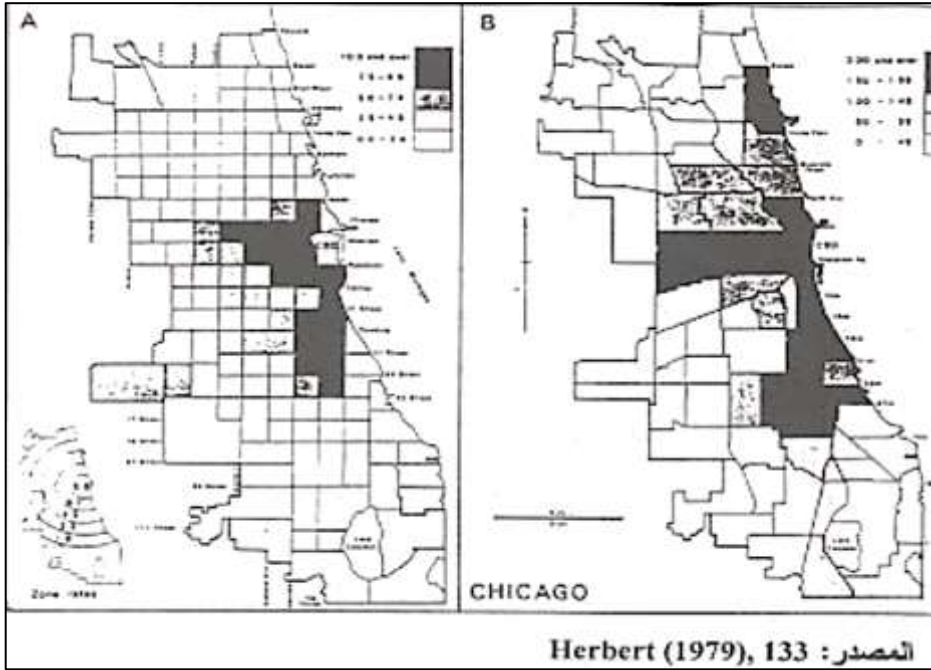
بمعنى آخر إن العنف في المجتمع الجزائري ظاهرة عميقة وممتدة تاريخياً، وهي ذات طابع بنيوي متعددة العوامل والأسباب" (علي سموك، المرجع نفسه، ص183)، وأن لأزمة الحضرية ظاهرة معقدة في علاقتها بالظاهرة الإجرامية تحتاج البحث والنظر؛ لاسيما في علاقتها مع العشوائيات الحضرية. لتشخيص بعض متغيراتها، والحيلولة دون تكريس التخلف وظواهره وما يرتبط به من تحديات تأتي في مقدمتها "الازمة الحضرية وتدابيرها الأمنية التي يبدو تجذرها بمجتمعنا. وعليه تقضي الضرورة العمل على مواجهتها إجتماعيا، وعمرانيا، وسياسيا، وأمنيا؛ خاصة وأن إنعكاساتها ظلت ولا تزال تهدد كيان المجتمع وترهن مستقبله.

9. قائمة المراجع:

- 1- أحمد، النكلاوي، (1991)، المتغيرات الأساسية لفهم العلاقة بين الظاهرة الإجرامية والإحياء المتخلفة، د. دار النشر.
- 2- أمّني، كامل تركي، مدونة القانون الدولي، تم التصفح يوم: 2024/10/24 موقع: <https://portal.arid.my/arly/posts/details/c320aa-e68F-48c4-b6bF>
- 3- حامد، عبد الحميد الدليمي (2018)، ادارة الأزمات في بيئة العولمة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، مصر.
- 4- حسين، عبد الحميد؛ أحمد، رشوان، (د.ت)، الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي، مطبعة الرمل، الإسكندرية.
- 5- دفيد، هيربرت، (2001)، تر: ليلي، بنت صالح محمد زعزوع، جغرافية الجريمة الحضرية، الدار العربية للعلوم.
- 6- رنار، جرا نوتيه، (2000). العشوائيات السكنية: المشكلات وحلول، دار المعرفة الجامعية، ط3.
- 7- سلاطينية، بلقاسم، سامي حميدي، (2008)، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 8- السيد، حنفي عوض، (2015): علم الاجتماع الحضري: إنسان المدينة: الزمان والمكان، دار المعرفة.
- 9- السيد، عبد العاطي السيد، (د.ت)، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، دار الاسراء للطبع والنشر والتوزيع، مصر.
- 10- عادل، بن الحاج رحومة، (2010)، تنشئة الهويات الفردية عند الشباب عبر الفضائيات الاتصالية والمعلوماتية، مجلة إضافات، العدد09.
- 11- عبد الحميد، خروف؛ وآخرون، (1999)، الإشكالات النظرية والواقع: مجتمع المدينة نموذجاً، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.
- 12- علي، بوعنافة، (2007) الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية، سلسلة اطروحات دكتوراه (61)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- 13- علي، سموك، (2006)، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من اجل مقارنة سوسيولوجية، مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي المختار، عنابة.
- 14- فؤاد، بن غضبان، (2004) علم الاجتماع الحضري، دار الرشوان للنشر والتوزيع.
- 15- محمد، الكردي، (1986)، التحضر دراسة في اجتماعية، الكتاب الأول: القضايا والمناهج، الكتاب الأول. دون دار نشر.
- 16- محمد، بومخلوف، (2007)، المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية. مجلة الباحث، العدد 08.
- 17- محمد، سيد فهمي، (2012): إدارة الأزمة مع. الشباب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- 18- محمد، عباس إبراهيم، (2000). العشوائيات والتنمية الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- 19- منال، محمد عباس، (2015)، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- 20- (G). Mendel, (2007) :la croissance des générations. De Payot. Paris.
- 21- (M.C) Chamla, (F)de moulin (1976). Croissance des algériens de l'enfance à l'âge adulte. Région de l'aures, ed,du (C.N.R.S.)
- 22- Bouterfa Fatima Zohra, la délinquance juvénile en Algérie : approche comparative de la prise en charge des mineurs garçons au centre de rééducation de (Mostaganem) et les mineurs filles au centre de rééducation (Gambetta) , vu le10/10/24 sur le site : supportasjp@cerist.dz
- 23- ministere de la jeunesse et des sports : Ebauche d'une 21 politique nationale de la jeunesse et des sports, (septembre- 2007).
- 24- Yves Barel (1986), la politique éclatée:la marginalité sociale, éd puf, paris

ملحق رقم (01) : خريطة توزيع جرائم جناح الأحداث بمدينة شيكاغو باستخدام الخرائط النقطية لإظهار التباين المكاني للمنحرفين: للفترتين (1927 – 1933) والفترة (1963 – 1966)



المصدر: نموذج دفيد هيربرت، 2001، ص51-52.